تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧

الكلمات المفتاحية: اقاليم ـ الجريمة ـ ديالى

م. م حوراء عبد الحسن ناصر الخفاجي **ا.د حميد علوان محمد الساعدي**
المديرية العامة لتربية ديالى **جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية**
Mekliwii00@gmail.com hamed.ge.hum@uodiyala.edu.iq

الملخص

من الاتجاهات الحديثة في الدراسات السكانية هو البحث في مواضيع تنموية اجتماعية واقتصادية وثقافية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالسكان ومشكلاتهم الاجتماعية، وفي هذا الصدد اتجه البحث لتحديد العلاقة ما بين متغيرات البحث(المتغيرات المستقلة/الثابتة والمتغيرات التابعة لها)والمتمثلة بمتغير حجم السكان والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية وعلاقتها بحجم الجريمة وكثافتها بحسب اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧.

يعد تحديد اقليم الجريمة احدى الطرق الحديثة المتبعة في وضع السياسات الاجتماعية لمعالجة المشكلات وحلها، اعتمادا على التوزيع المكاني للظواهر والمشكلات الاجتماعية،وصولا الى انتهاج سياسة مكانية تتناسب مع تركز مشكلة الجريمة ووصفها في مناطق محددة، وبذلك يسهم البحث الجغرافي في وضع سياسات اجتماعية (Social policy)تتناسب مع ذلك التوزيع الجغرافي للمشكلة ،بعبارة ادق تعتمد سياسة مكانية(Aree based policies)تتناسب مع تركز مشكلة الجريمة عند حيز جغرافي معين وحدتها.

وعليه يمكن تحديد اقاليم للجريمة في محافظة ديالى من خلال اعتماد معطيات جغرافية في ايجاد تراتيب لاقضية المحافظة لكلا من رتب حجم السكان ورتب الكثافة السكانية ورتب المساحة الجغرافية ورتب حجم الجريمة ورتب كثافة الجريمة ورتب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان ،وذلك من خلال اعادة ترتيب اقضية محافظة ديالى بناء على مجموع هذه التراتيب للمعطيات الواردة ويمكننا تحديد هذه الاقاليم للجريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧.

المقدمة

تعرف الجريمة من وجهة نظر جغرافية الجريمة انها:(دراسة العوامل الطبيعية والبشرية ومدى تأثيرها على واقع الجريمة، فضلا عن دراسة الجريمة من خلال ارتباطاتها المكانية)[١] ،وبذلك يتضح ان مصطلح جغرافية الجريمة نشا تحت مظلة علم الاجرام الكارتوكرافي(Carrographic Criminolgy) في اوربا مطلع القرن التاسع عشر، وقد ادى تطوره الى ظهور مجموعة من الدراسات الأيكولوجية التي تبلورت ضمن الاطار العام لجغرافية الجريمة في اتجاهات عدة متميزة لمعالجة مشكلة ظاهرة الجريمة مكانيا، واهم هذه الاتجاهات تلك التي تتعامل مع الجريمة ضمن الحيز الحضري والنطاق الريفي من مدخل مكاني تحليلي، ويعود ذلك الى ان السلوك البشري في اغلب جوانبه ما هو الا نتيجة لتفاعل الانسان مع البيئة المحيطة به[٢].

ولاجل تحقيق فرضية البحث واهدافه من خلال تحليل نتائج البحث وللوصول عند مقترحات معالجة المشكلة تم تقسيم البحث على النحو الاتي:

اولا: الاطار النظري للبحث:

١ـ مشكلة البحث:

(هل هناك تباين مكاني للجريمة في محافظة ديالى يمكن حصرها في اقاليم للتوزيع اعتمادا على بيانات السكان وكثافتهم والجريمة وكثافتها ونسبتها من سكان اقضية المحافظة لعام٢٠١٧)؟.

٢ـ فرضية البحث:

يسعى البحث لأثبات فرضية مشكلة البحث:

(يمكن تحديد اقاليم للجريمة في محافظة ديالى من خلال تحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة وكثافتهما ونسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان بين اقضية المحافظة لعام٢٠١٧).

٣ـ اهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية :

أ.دراسة حجم السكان والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية وعلاقتها بتباين حجم الجريمة وكثافتها بين اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧.

ب ـ تحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة وكثافتهما وتباين ذلك التوزيع بين اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧.

ت ـ الكشف عن علاقة المساحة الجغرافية بتحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة المرتكبة في المحافظة.

ث ـ تحديد اقاليم الجريمة بين اقضية محافظة ديالى للوقوف عند تركز ارتكابها عند اقليم دون اخر،ليتسنى وضع المسؤولين الامنيين والاداريين والساسة في اطار المشكلة للحد من انتشار الجريمة في منطقة البحث.

٤ـ اهمية البحث:

تتجسد اهمية البحث في التباين المكاني لأنماط الجريمة في محافظة ديالى بما يلي:

أ.انها تتناول احدى اهم المواضيع التي لها علاقة مباشرة بأمن المجتمع واستقراره وقيمه الاخلاقية.

ب.قلة الابحاث والدراسات العلمية والتطبيقية في هذا المجال على الرغم من اهمية الموضوع وعلاقته المباشرة بالأمن المجتمعي للمحافظة .

ت.تكمن اهمية البحث في هذه المرحلة التي تشهد تغيرا سريعا يصعب التحكم في مساره احيانا، لذا تطلب البحث الدقيق في دوافع السلوك الاجرامي ،محاولة للحد من استفحاله وصعوبة السيطرة عليه.

ث.اثراء المكتبة الجغرافية بمعلومات وبيانات علمية إحصائية عن معدلات الجريمة وانماطها وتباينها مكانيا في محافظة ديالى.

ج. يعد البحث مفتاح لدراسة احد اهم المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر جغرافية ،وبذلك تكون لبنى اولى لدراسات تليها في اطر المشكلات المعاصرة.

٥ـ منهج البحث:

بما ان المشكلة التي ستتم دراستها تتعلق بتحديد اقاليم وأنماط الجريمة في محافظة ديالى وتباينها مكانيا فان انسب المناهج لدراسة هذه المشكلة هو المنهج الوصفي ومنهج المسح الميداني والاجتماعي ،لأنه يركز على دراسة الظاهرة الموجود في مجتمع معين ومكان معين دراسة علمية ،ويتناول الاحداث الموجودة بالفعل وقت اجراء البحث الميداني، اضافة الى انه يمكن من معرفة بعض الحقائق التفصيلية عن واقع الظاهرة المدروسة ،وتحديد لمشكلات

واجراء المقارنة بين واقعين او اكثر واصدار احكام تقويمية على واقع معين ،ومن اهم مزاياه انه يمكن من جمع الحقائق عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها والوصول الى تعميمات بشأنها، والى جانب هذا المنهج سيتم اعتماد المنهج التحليلي حيث توزيع حجم السكان وكثافتهم وعلاقته بحجم الجريمة وكثافتها المكانية ونسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان ليتسنى الوقوف عند تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧ .

٦ـ المجال المكاني والبعد الزمني للبحث:

تتمثل منطقة البحث بالحدود الادارية لمحافظة ديالى احدى محافظات العراق ،مركزها مدينة بعقوبة ،والبالغة مساحتها(١٧٦٨٥)كم^{٢} وهي بذلك تشكل(٤,٢ %)من مساحة العراق الكلية البالغة(٤٣٤١٢٨)كم^{٢}،وبحسب التقسيم الاداري للمحافظة تتكون من ستة اقضية هي كلا من(قضاء بعقوبة وقضاء الخالص وقضاء المقدادية وقضاء خانقين وقضاء بلد روز وقضاء كفري) ،تقع المحافظة في الجزء الاوسط من شرق العراق، وتمثل خاصرته الجغرافية، أما موقعها الفلكي فتقع بين دائرتين عرض(٣٣,٣ ، ٣٥.٦)شمالا وخطي طول (٤٤,٢٢ ،٤٥,٥٦ °)شرقا، وبذلك تحتل دائرتين من دوائر العرض الثمانية التي يحتلها العراق ،وخطي طول من الخطوط العشرة التي يحتلها البلد[٣]، خريطة(١).

اما البعد الزمني للدراسة فقد تجسد بدراسة واقع حال السكان والجريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧.

ثانيا: التوزيع المكاني العددي والنسبي لسكان محافظة ديالى والكثافة السكانية وعلاقة ذلك بحجم الجريمة وكثافتها المسجلة لاقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

قبل الخوض في تفاصيل حجم سكان محافظة ديالى والمساحةوكثافتهم السكانية وحجم الجريمة المرتكبة حسب الوحدات الادارية لاقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧، لا بد الاشارة هنا ان الجرائم المسجلة في محاكم اقضية المحافظة لا تمثل كل وحداتها الادارية ،وذلك لان خدمات المحاكم القضائية في المحافظة هي خدمة اقليمية ولا تقتصر خدماتها على الوحدة الادارية التي تقع فيها المحكمة القضائية، وعليه فان الخدمة الاقليمة لها سيتم توزيعها الى فئات ليتسنى الوقوف على حجم الجريمة المرتكبة مع تحديد انماط التوزيع المكاني للسكان والجريمة نمط(كثيف،متوسط، منخفض)بحسب اقضية محافظة ديالى على النحو الاتي.

خريطة(١)الموقع الجغرافي لمنطقة البحث من العراق:

المصدر : بالاعتماد على: خريطة العراق الادارية، خريطة محافظة ديالى الادارية، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة لسنة٢٠١٠ مقياس رسم١/٥٠٠٠٠٠.

١ـ التوزيع المكاني العددي والنسبي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

يعكس التوزيع العددي والنسبي للسكان بصورة عامة الاعداد المطلقة والوزن النسبي للسكان موزعا حسب الحيز الجغرافي ،وهو مؤشر رقمي ذو دلاله اولية يعكس مدى قدرة ذلك الحيز لجذب اكبر عدد من السكان وفقا لتوافر عدد من المعطيات والخصائص التي يتمتع بها ذلك الحيز الجغرافي، ومن معطيات جدول(١) يمكن الوقوف عند الحقائق الاتية:

جدول(١)العلاقة بين حجم السكان والمساحة الجغرافية /الكثافة السكانية وحجم الجريمة المرتكبة وكثافة الجريمة ونسبتها لكل الف من السكان بحسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:
١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات السكان لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة ،جداول متفرقة.
٢- مجلس القضاء الاعلى، محكمة استئناف ديالى، المحكمة الاتحادية، شعبة الاحصاء، سجلات الجرد السنوي للجرائم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.
*لقد تم حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان وفقا للمعادلة الاتية: حجم الجريمة/حجم السكان×١٠٠٠

يتضح ان هناك تباين في التوزيع السكاني بحسب اقضية محافظة ديالى[٤] ،فقد تصدر قضاء بعقوبة باقي اقضية المحافظة مسجلا نحو(٦١٠١٠٦)نسمة ما يشكل نسبته(٣٦,٧%)من المجموع الكلي البالغ(١٦٦٠٠٠٩)نسمة لعام٢٠١٧، بعده بالمرتبة الثانية قضاء الخالص بواقع(٣٥٣٨٨٩)نسمة ونسبة(٢١,٣%)، ثم قضاء المقدادية(٢٥٧٧٨٠)نسمة

التكرار و النسبة / الاقضية	حجم السكان	%	المساحة/كم٢	%	الكثافة السكانية نسمة/كم٢ الواحد	حجم الجريمة	%	كثافة الجريمة نسمة/كم٢	نسبة الجريمة لكل الف من السكان
قضاء بعقوبة	٦١٠١٠٦	٣٦,٧	١٧٨٤	١٠,١	٣٤١,٩	١٧٧٨٤	٣٧,٨	٩,٩	٢٩,١
قضاء المقدادية	٢٥٧٧٨٠	١٥,٥	١١٥٤	٦,٥	٢٢٣,٣	٥٩٣٥	١٢,٥	٥,١	٢٣,٥
قضاء الخالص	٣٥٣٨٨٩	٢١,٣	٣١٥٣	١٧,٩	١١٢,٢	٩٦٨٥	٢٠,٥	٣,١	٢٧,٤
قضاء خانقين	٢٣٥٧٠٤	١٤,١	٣١٥٠	١٧,٨	٧٤,٨	٩٠٧٣	١٩,٢	٢,٨	٣٨,٥
قضاء بلد روز	١٥٠٣٢٠	٩,١	٦٨٥٤	٣٨,٨	٢٢	٢٢١٦	٤,٧	٠,٣	١٤,٧
قضاء كفري	٥٢٢١٠	٣,٢	١٥٩٠	٨,٩	٣٢,٨	٢٤١٣	٥,٢	١,٥	٤٦,٢
المجموع الكلي	١٦٦٠٠٠٩	١٠٠	١٧٦٨٥	١٠٠	٩٣,٨	٤٧١٠٧	١٠٠	٢,٦	٢٨,٤

ونسبة(١٥,٥%)، واحتل المرتبة الرابعة قضاء خانقين مسجلا(٢٣٥٧٠٤)نسمة ما يشكل نسبته(١٤,١%)من المجموع، بعده كان قضاء بلد روز مسجلا(١٥٠٣٢٠)ونسبة(٩,١%)، وكان بالمرتبة الاخيرة قضاء كفري مسجلا نحو(٥٢٢١٠)نسمة اي بنسبة(٣,٢%)من مجموع سكان محافظة ديالى، ويرجع انخفاض نسبة سكان قضاء كفري كون قد تم استبعاد مركز القضاء من الدراسة كونة تحت ادارة اقليم كردستان العراق،ولم تتوفر بيانات عنه ،فقد تم حساب عدد سكان ناحيتي قرة تبه والجبارة فقط كونها تحت ادارة الحكومة المحلية لمحافظة ديالى، خريطة(٢).

خريطة(٢)التوزيع النسبي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

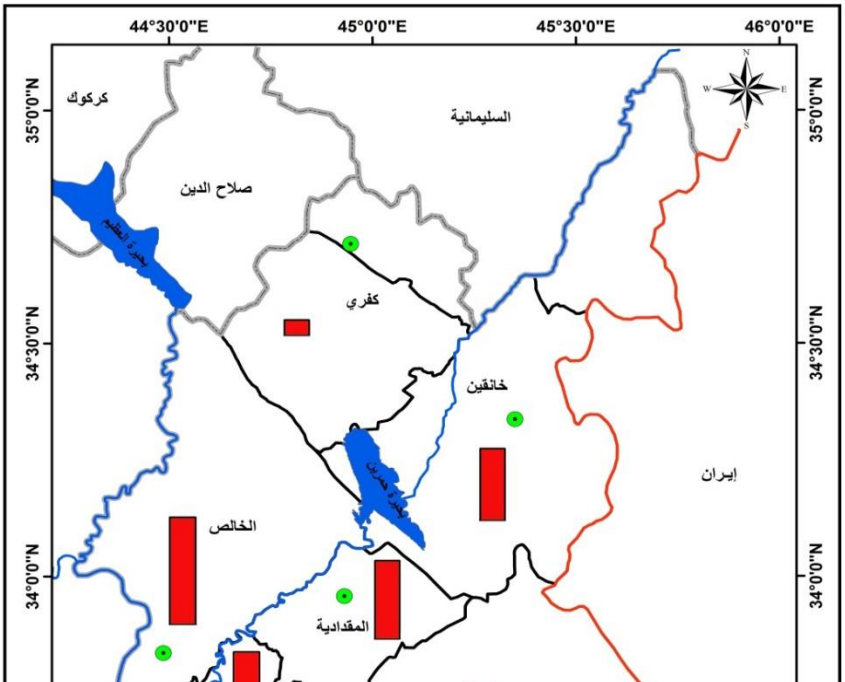

المصدر:الباحثة اعتمادا على بيانات جدول(١)

وعلية يمكن حصرتوزيع اعداد السكان النسبي بحسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧بثلاث فات نسبية تمثل انماط التوزيع المكاني لسكانها وكما يلي: خريطة(٣):
الفئة الاولى: نمط التوزيع الكثيف النسب بالسكان وتنحصر ما بين(٢٥,٧% - ٣٦,٩%) وتمثل بقضاء بعقوبة.
الفئة الثانية: نمط التوزيع المتوسط النسب السكانية وتنحصر ما بين(١٤,٤% - ٢٥,٦%) وتمثل بكل من قضاء الخالص وقضاء المقدادية.
الفئة الثالثة: نمط التوزيع المنخفض النسب السكانية وتنحصر بين(٣,١% - ١٤,٣%)وتمثل بكل من قضاء بلدروز وقضاء خانقين وقضاء كفري.

خريطة(٣)انماط التوزيع المكاني النسبي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧

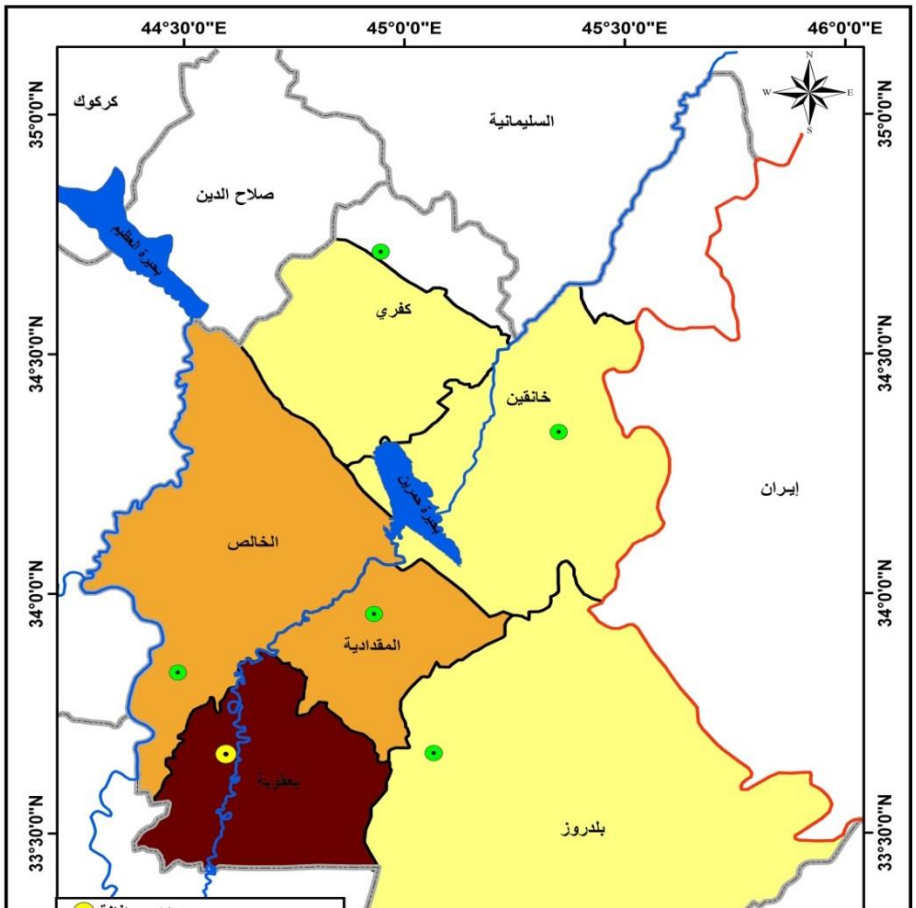

المصدر: الباحثة اعتمادا على بيانات جدول(١).

٢.العلاقة بين المساحة الجغرافية وكثافة السكان وحجم الجريمة المرتكبة وكثافتها ونسبها الى السكان بحسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

ان معطيات جدول(١)وشكل(١)تشير الى ان مساحة محافظة ديالى بلغت نحو(١٧٦٨٥)كم٢(٥)، وبذلك شكلت الكثافة السكانية العامة لها بقدر(٩٣,٨%)نسمة/كم٢الواحد، مقابل ذلك بلغ حجم الجريمة المرتكبة فيها لعام٢٠١٧ الى(٤٧١٠٧)جريمة مسجلة في محاكمها القضائية(٦)، وعليه تشكل كثافة الجريمة بما يعادل(٢,٦)نسمة/كم٢الواحد في محافظة ديالى لعام٢٠١٧.

وعند حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكان محافظة ديالى نجدها تساوي(٢٨,٤)وهي نسبة ليست بالمنخفضة بل تشكل خطرا على سكان المجتمع الديالوي، حيث ان وجودها في المجتمع الواحد قادر على تفشي عدوى السلوك الاجرامي بينهم، فاختلاطهم بافراد اسرهم والاصدقاء ومع اقرانهم وطلبة الصف الواحد في المرحلة الدراسة او حتى مع مجتمع العمل والعامة من الناس ،له انعكاساته السلبية على الصلحاء منهم من خلال التقليد والمحاكاة والذي بدوره ينعكس سلبا على استقرار المجتمع وامنه، فضلا عن ان سبل المعالجة لمشكلاتهم التي بدورها تثقل ميازنية الدولة وتجهد عزيمة رجال الامن والشرطة وتعرقل اداء الاجهزة الامنية.

ويتضح من الجدول ذاته قد تصدر قضاء بلد روز باقي اقضية المحافظة من حيث المساحة الجغرافية مسجلا(٦٨٥٤)كم٢،وبنسبة(٣٨,٨ %)من المساحة الكلية للمحافظة،محتلا بذلك المرتبة الاولى من حيث المساحة الجغرافية، وبذلك تشكل كثافة سكان القضاء بما يقارب(٢٢)نسمة/كم٢، محتلا بها المرتبة الاخيرة بين اقضية محافظة ديالى، في حين نلاحظ ان قضاء بلد روز سجل ادنى النسب بالجريمة(٤,٧%)حيث بلغت(٢٢١٦)جريمة مسجلة في محاكمة القضائية من اصل(٤٧١٠٧)جريمة مسجلة في المحافظة، وبذلك تشكل كثافة الجريمة في قضاء بلد روز(٠,٣)نسمة/كم٢الواحد محتلا المرتبه الاخيرة من حيث كثافة الجريمة مقارنة باقضية المحافظة الاخرى.

و انه سجل ادنى النسب للجريمة لكل الف نسمة من سكانه حيث بلغت(١٤,٧)بالف محتلا بها المرتبة الاخيرة بين اقضية محافظة ديالى،وهو مؤشر ايجابي لسكان قضاء بلد روز.

ويبدو ان اتساع مساحة القضاء وانخفاض الكثافة السكانية كان لها دورها الكبير في انخفاض نسبة الجريمة المرتكبة وكثافتها حيث سجلت ادناها مقارنة بباقي اقضية محافظة

ديالى، فسعة المساحة الجغرافية تلعب دورا كبيرا في الانتشار المبعثر للمستوطنات البشرية والوحدات العمرانية، فضلا عن دورها في تسهيل هروب واختفاء المجرمين ومن ثم صعوبة ملاحقتهم من قبل اجهزة الامن بكافةعناصرها، وقد تتداخل عوامل اخرى الى جانب المساحة والكثافة السكانية في انخفاض نسب الجرائم المسجلة في قضاء بلد روز حيث قوة الترابط الاجتماعي بين افراد مجتمعة يطغي على خاصية سكانه التي جعلت من العادات والتقاليد الاجتماعية اكثر فرضا لسيادة القانون ذاته ،ويمكن عده منطقة طاردة للجريمة من وجهة نظر جغرافية الجريمة.

بالمرتبة الثانية جاء قضاء الخالص اذ بلغت مساحته الجغرافية نحو(٣١٥٣)كم٢، وبنسبة(١٧,٩ %)من مساحة المحافظة، وبذلك سجلت كثافة السكانية(١١٢,٢)نسمة/كم٢، محتلا بذلك المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية بين اقضية محافظة ديالى.وعلى ما يبدوا ان قضاء الخالص سجل المرتبة الثانية بعد قضاء بعقوبة بحجم الجريمة المسجلة في محاكمة القضائية حيث بلغت نحو(٩٦٨٥)جريمة ما يشكل نسبتها(٢٠,٥%)من اصل(٤٧١٠٧)جريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧، وبناء على ذلك تشكل كثافة الجريمة في قضاء الخاص(٣,١)نسمة/كم٢الواحد، متبؤا بذلك المرتبة الرابعة من حيث كثافة الجريمة بين اقضية المحافظة، اما نسبة الجريمة لسكان قضاء الخالص فيبدوا انها احتلت المرتبة الرابعة ايضا مسجلة(٢٧,٤)نسمة بالالف.

المرتبة الثالثة لقضاء خانقين حيث بلغت مساحة القضاء نحو(٣١٥٠)كم٢، وهي ما نسبته(١٧,٨ %)من مساحة المحافظة الكلية، مقابل ذلك سجل كثافة سكانية بواقع(٧٤,٨)نسمة/كم٢، محتلا بذلك المرتبة الرابعة من حيث كثافة السكان بين اقضية محافظة ديالى.

ولذلك فقد سجل قضاء خانقين عدد جرائم بنحو(٩٠٧٣)جريمة، وهو ما نسبته(١٩,٢%)من مجموعها الكلي محتلا بذلك المرتبة الثالثة بحجم الجريمة بعد قضائي بعقوبة والخالص، وبذلك يسجل كثافة جريمة بما يقارب(٢,٨)نسمة/كم٢الواحد ، وهذا يعني انه احتل المرتبة الرابعة بكثافة الجريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧.

اما نسبة الجريمة الى حجم السكان فقد احتل المرتبة الثانية مقارنة باقضة محافظة ديالى ، اذ سجلت(٣٨,٥)لكل(١٠٠٠)نسمة من سكان قضاء خانقين.

وكان قضاء بعقوبة بالمرتبة الرابعة من حيث المساحة الجغرافية حيث بلغت(١٧٨٤)كم٢، ونسبته(١٠,١)من المساحة الكلية لمحافظة ديالى، مقابل ذلك احتل المرتبة الاولى بكثافته السكانية البالغة(٣٤١,٩)نسمة/كم٢.

شكل(١)التمثيل النسبي للسكان وعلاقتها بالمساحة الجغرافية /الكثافة السكانية وحجم الجريمة المرتكبة وكثافتها لاقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧

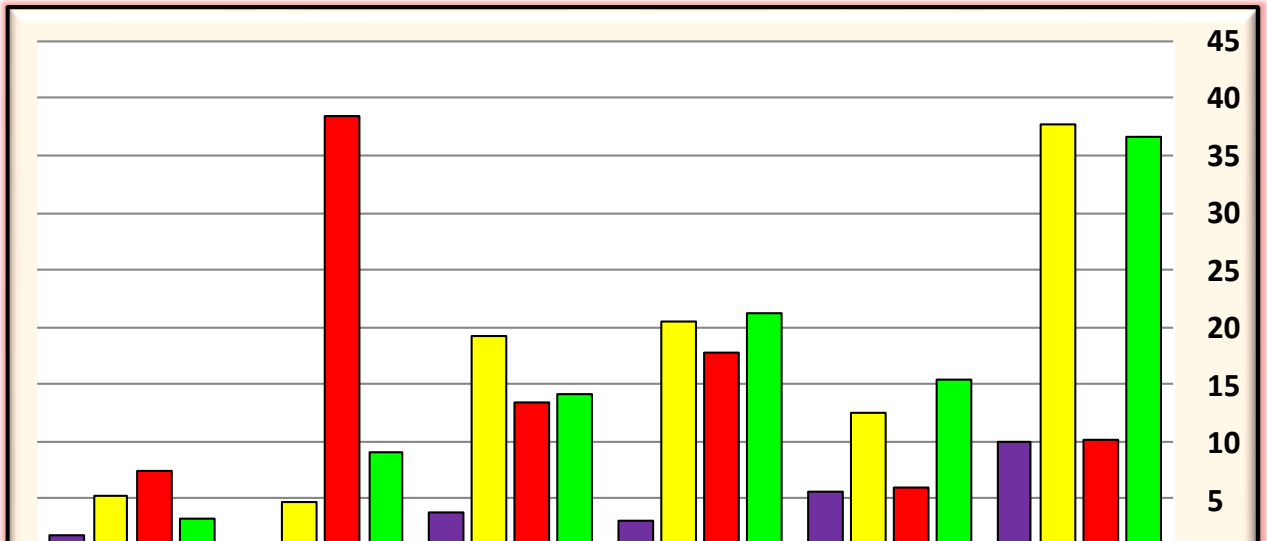

المصدر: اعتمادا على معطيات جدول(١).

ان صغر مساحة قضاء بعقوبة رافقها الكثافة السكانية المرتفعة ،ساهمت بشكل كبير بارتفاع اعداد الجرائم المسجلة في محاكمة القضائية ،اذ سجل نحو(١٧٧٨٤)جريمة ما يعادل(٣٧,٨%)من مجموع(٤٧١٠٧)جريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧، وبذلك يحتل المرتبة الاولى في كثافة الجريمة المسجلة لتصل الى(٩,٩)نسمة/كم٢الواحد.

لكنه احتل المرتبة الثالثة عند حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكان قضاء بعقوبة مسجلا(٢٩,١).

ويمكن تفسير ارتفاع كثافة الجريمة في القضاء لزيادة اعداد سكانه فضلا عن تواضع مساحته الجغرافية ،فضلا عن كونه المركز الاداري والخدمي الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي لمحافظة ديالى، وتميزة بتركز الوحدات العمرانية والسكانية والاسكانية جعل من القضاء مركز جذب للجريمة ويمكن وصفه منطقة جريمة من وجهة نظر جغرافية الجريمة.

اما المرتبة الخامسة من حيث المساحة الجغرافية فكانت لقضاء كفري حيث شكلت(١٥٩٠)كم٢، بنسبة(٨,٩ %)من مساحة المحافظة، وبذلك بلغت كثافته السكانية نحو(٣٢,٨)نسمة/كم٢محتلا بها المرتبة الخامسة ايضا بين اقضية محافظة ديالى.

اما حجم الجريمة المسجلة في قضاء كفري فكانت بنحو(٢٤١٣)جريمة ونسبة(٥,٢%)من مجموعها الكلي في محافظة ديالى ،وهذا يعني انه احتل المرتبة الخامسة بحجم الجريمة بين اقضيتها، وبناء على ذلك احتل المرتبة الخامسة ايضا بكثافة الجريمة المسجله عنده حيث بلغت(١,٥)نسمة/كم٢الواحد.

فيما احتل قضاء كفري الصدارة بين اقضية محافظة ديالى من حيث نسبة الجريمة لكل الف من سكانه، اذ بلغت(٤٦,٢)نسمة.

وهنا لا بد من ذكر ان قضاء كفري قد تم استبعاد دراسة مركز القضاء من حيث عدد السكان وكثافتهم ومساحة القضاء وحجم الجريمة المرتكبة ونسبتها اذ انه يقع خارج الحدود الادارية لمحافظة ديالى فهو تابع الى اقليم كردستان العراق اداريا، في حين ناحيتي قرة تبه وجبارة تابعة الى الحكم المحلي لمحافظة ديالى.

بالمرتبة الاخيرة جاء قضاء المقدادية من حيث المساحة البالغة(١١٥٤)كم٢، وبنسبة (٦,٥ %)من المساحة الكلية لمحافظة ديالى، مقابل ذلك شكل كثافة سكانية مرتفعة محتلا بها المرتبة الثانية بعد قضاء بعقوبة ومسجلا(٢٢٣,٣)نسمة/كم٢.

اما حجم الجريمة المسجلة في قضاء المقدادية فقد احتلت المرتبة الرابعة بين اقضية محافظة ديالى بواقع(٥٩٣٥)جريمة ونسبة(١٢,٥%)من مجموعها الكلي، وبذلك يشكل كثافة جريمة بما يقارب(٥,١)نسمة/كم٢الواحد محتلا بها المرتبة الثانية بعد قضاء بعقوبة.

في حين احتل المرتبة الخامسة بين اقضية المحافظة بتسجيل نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكانة حيث بلغت(٢٣,٥)، وكما لا بد الاشارة الى انه تم استبعاد ناحية قره تو والميدان من الدراسة كونها تابعة لاقليم كردستان العراق اداريا.

ان ذلك يعني الباحث على تفسير ارتفاع كثافة الجريمة في قضاء المقدادية وذلك لتواضع وصغر مساحته الجغرافية مقارنة بحجم سكانه الذي تقدم به بالمرتبة الثالثة بعد قضاء الخالص.

ان هذا التباين الكثافي والنسبي بين اعداد السكان بين اقضية محافظة ديالى وتباين كثافاتها السكانية، يرتبط بمجموعة معطياتها الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية وبالاخص الموقع والمساحة الجغرافية، ودور العوامل البشرية مرتبطا بالقرب والبعد عن مركز المحافظة وامتداد طرق النقل الاقليمية والمحلية .فضلا عوامل اخرى كاقامة المشاريع الاستثمارية والعمرانية ومشاريع الارواء واستصلاح الاراضي المنجزة فيها.

ولا يمكن تجاهل الاحداث السياسية والعسكرية والامنية التي مرت بها المحافظة بعد احداث٢٠٠٣، وما ترتب عليها من تغير ديموغرافي في توزيع السكان بين تشكيلاتها الادارية، كان له انعكاسا كبيرا على حجم الجريمة المرتكبة وكثافتها وتباينها من قضاء لاخر.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن حصر انماط الكثافة السكانية بثلاث مستويات ليتسنى تحديد انماط توزيعها جغرافيا بحسب اقضية محافظة ديالى وكما يلي، خريطة(٤):

المستوى الاول: نمط مرتفع الكثافة السكانية اكثرمن(٢٠٠)نسمة/كم٢الواحد: والذي شمل كلا من قضاء بعقوبة حيث سجل كثافة سكانية نحو(٣٤١,٩)نسمة/كم٢الواحد، وقضاء المقدادية مسجلا(٢٢٣,٣)نسمة/كم.٢

المستوى الثاني: نمط متوسط الكثافة السكانية ما بين(١٠٠ـ٢٠٠)نسمة/كم٢الواحد: وشمل قضاء الخالص مسجلا(١١٢,٢)نسمة/كم٢الواحد.

المستوى الثالث: نمط منخفض الكثافة السكانية اقل من(١٠٠)نسمة/كم٢الواحد: وشمل كلا من قضاء خانقين مسجلا(٧٤,٨)نسمة/كم٢الواحد وقضاء كفري(٣٢,٨)نسمة/كم٢، وقضاء بلدروز مسجلا(٢٢)نسمة/كم٢ الواحد.

خريطة(٤)انماط التوزيع المكاني الكثافي للسكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

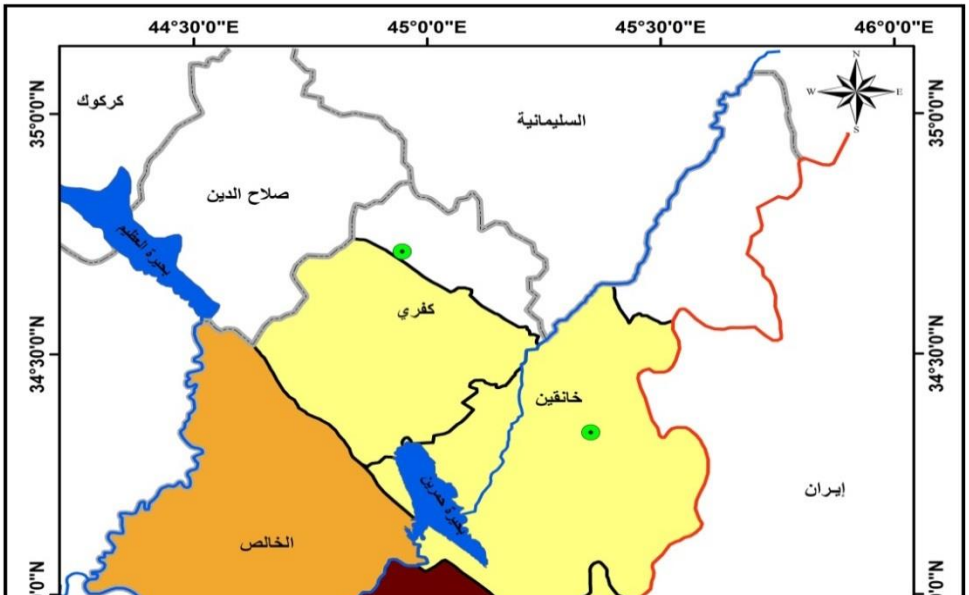

المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول(١)

و يمكن استنباط نمط توزيع مكاني اعتمادا على نسب حجم الجريمة المرتكبة بعد حصرها بثلاث فئات ليتسنى تحديد انماط ذلك التوزيع جغرافيا بحسب اقضية محافظة ديالى وكما يلي، خريطة(٥):

- النمط الكثيف الجريمة :والذي ينحصر ما بين(٢٦,٦ %ـ ٣٧,٨ %)وتضم قضاء بعقوبة فقط.
- النمط المتوسط الجريمة: والذي ينحصر ما بين(١٥,٧%-٢٦,٥%)وتضم قضاء الخالص وقضاء خانقين.
- النمط المنخفض الجريمة: والذي ينحصر ما بين(٤,٧ % ـ١٥,٦%)ويضم كلا من قضاء المقدادية وقضاء كفري وقضاء بلد روز.

خريطة(٥)انماط التوزيع المكاني لنسب حجم الجريمة حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧

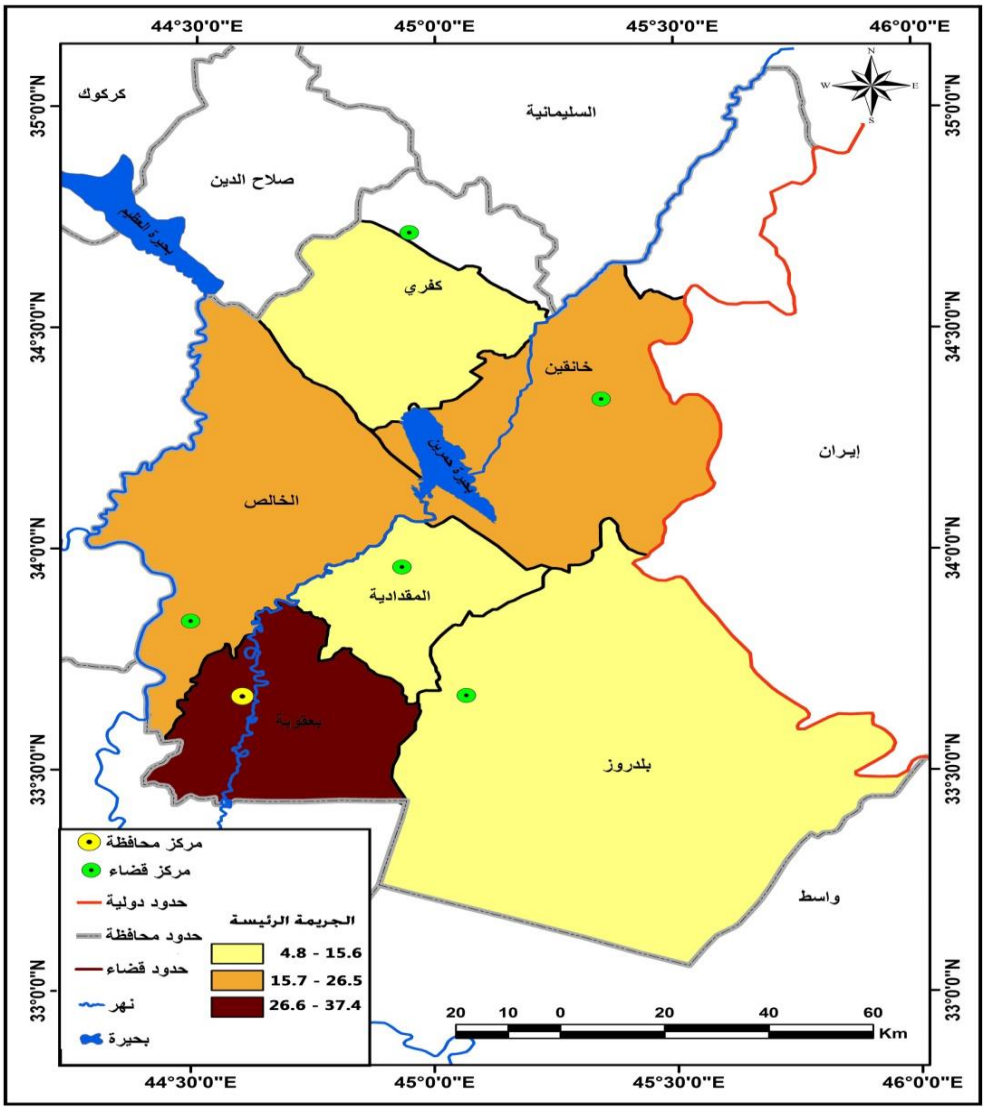

المصدر:اعتمادا على معطيات جدول(١).

ومن خلال مقارنة الخريطة السابقة التي توضح انماط التوزيع المكاني للسكان مع خريطة انماط التوزيع المكاني للمجموع الكلي للجريمة حسب اقضية محافظة ديالى يمكن تمييز بين المناطق الاكثر استقطابا للجريمة من غيرها وعلاقة ذلك بحجم السكان في محاقظة ديالى.

من جانب اخر يمكن تحديد انماط توزيع مكاني لكثافة الجريمة في اقضية محافظة ديالى اعتمادا على مقدار كثافتها في كل قضاء ويمكن تحديدها بثلاث فئات او مستويات تمثل كثافة الجريمة، وعلى النحو الاتي،خريطة(٦):

المستوى الاول:نمط مرتفع بكثافة الجريمة اذ انحصر بالفئة ما بين(٦,٩ـ٩,٩)وشمل قضاء بعقوبة فقط.

المستوى الثاني:نمط متوسط بكثافة الجريمة انحصر بالفئة ما بين(٣,٩ ـ ٦,٨)وتمثل بقضاء المقدادية فقط.

المستوى الثالث:نمط منخفض بكثافة الجريمة انحصر بالفئة ما بين(٠,٣ـ ٣,٨)وتمثل بكلا من قضاء الخالص وقضاء خانقين وقضاء كفري وقضاء بلدروز.

خريطة(٦)انماط التوزيع الكثافي للجريمة حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

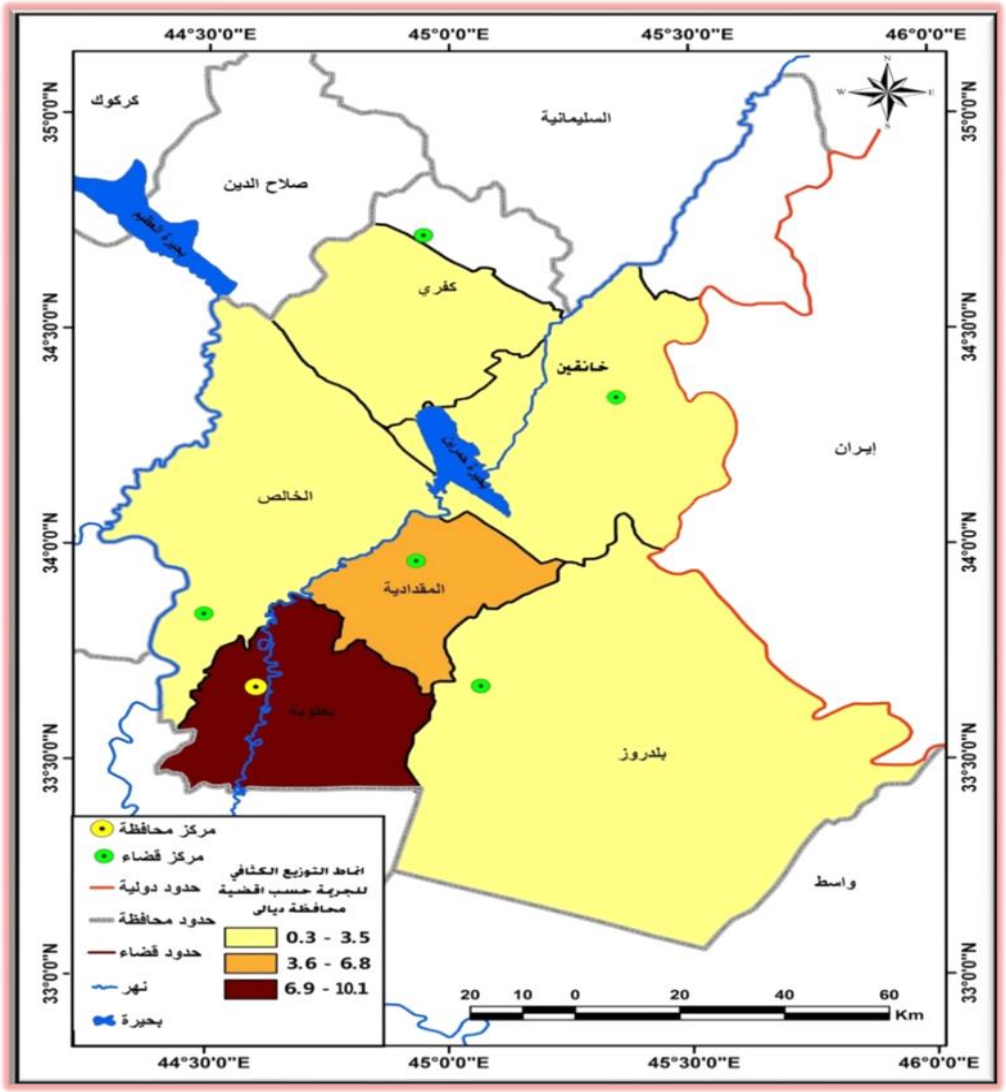

المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول(١)

اما نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان فيمكن حصر قيمها بثلاث فئات او مستويات ليتسنى رسم نمط توزيعي لها حسب اقضية محافظة ديالى، لتاخذ التوزيع الاتي، خريطة(٧):

المستوى الاول: نمط مرتفع النسبة اذ انحصر بالفئة ما بين(٣٥,٩% - ٤٦,٤%)وشمل بها كلا من قضاء خانقين وقضاء كفري.

المستوى الثاني: نمط متوسط النسبة حيث انحصر بالفئة ما بين(٢٥,٣% - ٣٥,٨%) وتمثل بكلا من قضاء بعقوبة وقضاء الخالص.

المستوى الثالث:نمط منخفض النسبة حيث انحصر بالفئة ما بين(١٤,٧% - ٢٥,٢%)وشمل بها كلا من قضاء المقدادية وقضاء بلدروز.

خريطة(٧)انماط التوزيع المكاني لنسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧

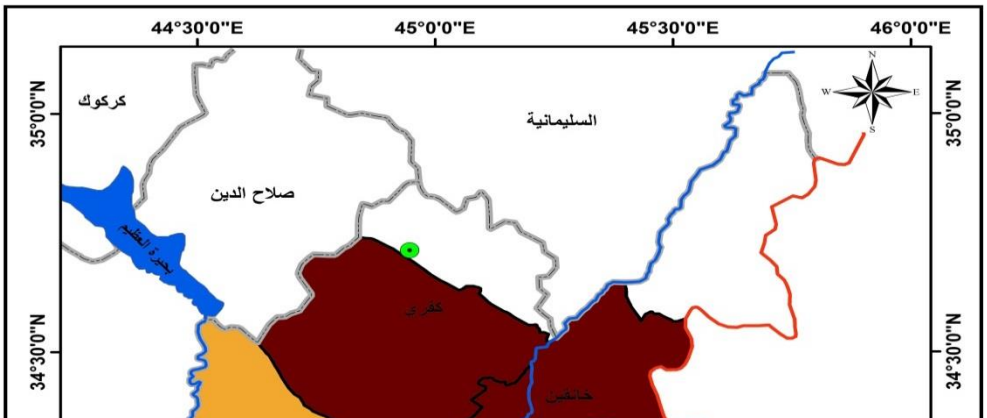

رتب المعطيات الجغرافية الاقضية	رتب حجم السكان	رتب المساحة الجغرافية	رتب كثافة السكان	رتب حجم الجريمة	رتب كثافة الجريمة	رتب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان	مجموع التراتيب

المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول(١)

وبناء على ما سبق يمكن تحديد اقاليم للجريمة في محافظة ديالى من خلال اعتماد معطات جدول(١)في ايجاد تراتيب لاقضية المحافظة لكلا من رتب حجم السكان ورتب الكثافة السكانية ورتب المساحة الجغرافية ورتب حجم الجريمة ورتب كثافة الجريمة ورتب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان ،وذلك من خلال اعادة ترتيب اقضية محافظة ديالى بناء على مجموع التراتيب لهذه المعطيات يمكننا تحديد اقاليم الجريمة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧وكما يلي،جدول(٢)، خريطة(٨):

جدول(٢) تسلسل رتب(حجم السكان/المساحة الجغرافية/كثافة السكان/حجم الجريمة/كثافة الجريمة/نسبة الجريمة لكل الف نسمة من السكان)حسب اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧

قضاء بعقوبة	١	٤	١	١	١	٣	١١
قضاء المقدادية	٣	٦	٢	٤	٢	٥	٢٢
قضاء الخالص	٢	٢	٣	٢	٣	٤	١٦
قضاء خانقين	٤	٣	٤	٣	٤	٢	٢٠
قضاء بلد روز	٥	١	٦	٦	٦	٦	٣٠
قضاء كفري	٦	٥	٥	٥	٥	١	٢٧

المصدر: اعتماد على معطيات جدول(١).

ويبدو من جدول الرتب ان قضاء بعقوبة سجل ادناها وبالتالي يمثل الاقليم الاول الكثيف جدا جدا بالجريمة،وعليه يعد هذا الاقليم اكثر اقاليم واقضية المحافظة حاجة لتركيز الجهود الامنية والقانونية والسياسية للحد من تركز الجريمة فيه.

اما قضاء الخالص فمثل الاقليم الثاني الكثيف جدا بالجريمة، في حين مثل قضاء خانقين الاقليم الثالث الكثيف الجريمة، وكان الاقليم الرابع المقدادية المتوسط الجريمة ،بينما قضاء كفري الاقليم الخامس المنخفض الجريمة، وبالمرتبة الاخيرة مثل قضاء بلد روزالاقليم السادس المنخفض جدا بالجريمة، مما يشير لدور حجم وكثافة السكان فضلا عن المساحة الجغرافية وحجم الجريمة وكثافتها ونسبة الجريمة من السكان لكل الف نسمة، دورا كبيرا في استنباط اقليم للجريمة اي الحيز الجغرافي الاكثر تركزا واستقطاب لها وفقا للمعطيات الجغرافية المذكورة، وهي محاولة رائدة في رسم حدود اقاليم الجريمة في محافظة ديالى بهدف وصف الانماط المكانية للجريمة للاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة مما يوفر ارضية علمية صلبة لرسم السياسات الاجتماعية واتخاذ قرارات تتناسب مع حاجة كل منطقة وظروفها، للحد من هذه الظاهرة وتحجيمها وهنا يكمن دور الجغرافي في خدمة مجتمعة.

خريطة(٨)التمثيل الجغرافي لاقاليم الجريمة الستة في محافظة ديالى لعام٢٠١٧:

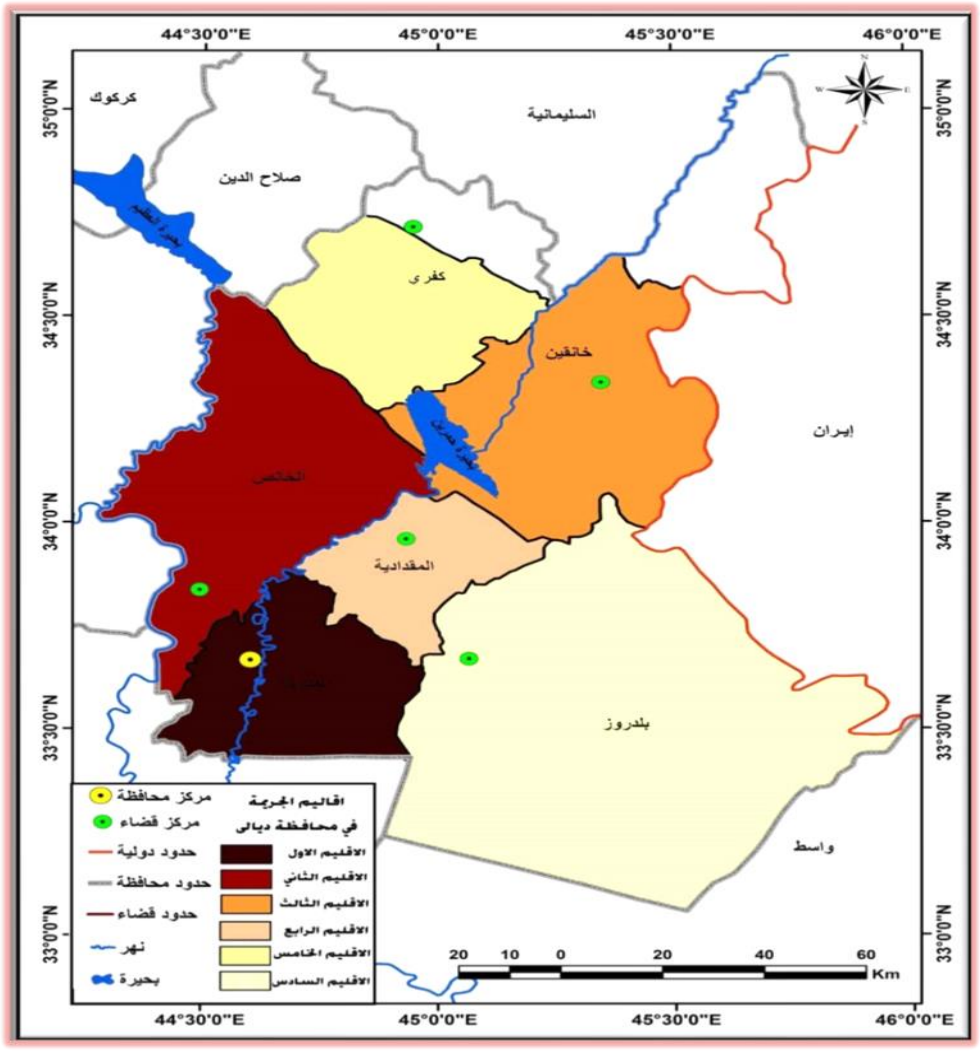

المصدر: الباحثة اعتمادا على معطيات جدول(١)و(٢).

ان تحديد اقاليم الجريمة يعد احد الاساليب الحديثة في السياسة الاجتماعية اعتمادا على التوزيع المكاني للظواهر والمشكلات الاجتماعية،وصولا الى انتهاج سياسة مكانية تتناسب مع تركز ا لمشكلة ووصفها في مناطق محددة، وبذلك يسهم البحث الجغرافي في وضع سياسات اجتماعية(Social policy)تفصيلية تتناسب مع ذلك التوزيع الجغرافي ،بعبارة ادق تعتمد سياسة مكانية(Aree based policies)تتناسب مع تركز مشكلة الجريمة وحدتها[٧].

الاستنتاجات:

بعد دراسة حجم السكان والمساحة الجغرافية والكثافة السكانية لكل قضاء من اقضية محافظة ديالى وعلاقة ذلك بحجم الجريمة المرتكبة وكثافتها ونسبتها لكل الف نسمة من سكان المحافظة لعام٢٠١٧تبين النتائج الاتية:

١ـ تصدرقضاء بعقوبة المرتبة الاولى بعدد سكانة مشكلا نمط التوزيع الكثيف بالسكان والذي انحصر ما بين(٢٥,٧% - ٣٦,٩%)، في حيث مثل نمط التوزيع المتوسط النسب

السكانية(١٤,٤% - ٢٥,٦%)بكل من قضاء الخالص وقضاء المقدادية، اما نمط التوزيع المنخفض(٣,١% - ١٤,٣%)فقد تمثل بكل من قضاء بلدروز وقضاء خانقين وقضاء كفري.

٢- وضح البحث المساحة الجغرافية لكل قضاء في المحافظة، حيث ان قضاء بلد روز اكبرها بينما كان قضاء المقدادية اصغرها مساحة ولعلاقة ذلك بكثافة السكان ،تم تحديد نمط توزيع مكاني لها فكان بالمستوى الاول: مرتفع الكثافة السكانية اكثرمن(٢٠٠)نسمة/كم٢الواحد والذي شمل كلا من قضاء بعقوبة وقضاء المقدادية ،اما متوسط الكثافة السكانية(١٠٠-٢٠٠)نسمة/كم٢الواحد فشمل قضاء الخالص ،بينما المنخفض الكثافة السكانية اقل من(١٠٠)نسمة/كم٢الواحد شمل كلا من قضاء خانقين وقضاء كفري وقضاء بلدروز.

٣- عند تحديد انماط توزيع مكاني لحجم الجريمة المرتكبة في كل قضاء تبين النمط الكثيف الجريمة ينحصر(٢٦,٦ %- ٣٧,٨ %)وتضم قضاء بعقوبة فقط، بينما النمط لمتوسط الجريمة ينحصر(١٥,٧%-٢٦,٥%)وشمل قضاء الخالص وقضاء خانقين، اما النمط المنخفض الجريمة فاينحصر(٤,٧ % -١٥,٦%)وضم كلا من قضاء كفري وقضاء المقدادية وقضاء بلد روز.

٤.اما علاقة المساحة الجغرافية بحجم الجريمة المرتكبة والتي تمثل كثافتها فقد تم تحديدها بانماط توزيع مكاني لها وتبين مرتفع بكثافة الجريمة انحصر بالفئة(٦,٩- ١٠,١)وشمل قضاء بعقوبة فقط، ومتوسط بكثافة الجريمة(٣,٦- ٦,٨)وتمثل بكلا من قضاء خانقين وقضاء المقدادية، اما المنخفض بكثافة الجريمة(٠,٣- ٣,٥)فقد تمثل بكل من قضاء كفري وقضاء الخالص وقضاء بلدروز.

٥- وعند حساب نسبة الجريمة لكل الف نسمة من سكان اقضية محافظة ديالى لعام٢٠١٧ اتضح انها مرتفعة النسبة(٣٥,٩% - ٤٦,٤%)وشمل بها كلا من قضاء خانقين وقضاء كفري، ومتوسطة النسبة(٢٥,٣% - ٣٥,٨%)شملت قضاء بعقوبة وقضاء الخالص، اما المنخفض النسبة حيث انحصر بالفئة(١٤,٧% - ٢٥,٢%)متمثلة بكلا من قضاء المقدادية وقضاء بلدروز.

٦- وتوصلت الدراسة انه باعادة حساب تراتيب الرتب للمعطيات الجغرافية المتمثلة بحجم وكثافة السكانة والمساحة الجغرافية وعلاقتها بحجم وكثافة الجريمة ونسبتها لكل الف نسمة ان هناك اقاليم للجريمة في محافظة ديالى حيث تمثلت بالاقليم الاول بقضاء بعقوبة الكثيف جدا بالجريمة، اما قضاء الخالص فمثل الاقليم الثاني في حين قضاء خانقين الاقليم الثالث الكثيف الجريمة، وكان الاقليم الرابع المقدادية المتوسط الجريمة ،بينما قضاء بلد روز الاقليم الخامس المنخفض الجريمة، وبالمرتبة الاخيرة مثل قضاء كفري الاقليم السادس المنخفض جدا بالجريمة، مما يشير لدور المعطيات الجغرافية السابقة في استنباط اقليم للجريمة اي الحيز الجغرافي الاكثر تركزا واستقطاب لها وهي محاولة رائدة في رسم حدود اقاليم الجريمة في محافظة ديالى بهدف وصف الانماط المكانية للجريمة للاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسة مما يوفر ارضية علمية صلبة لرسم السياسات الاجتماعية واتخاذ قرارات المناسبة للحد من الجريمة.

التوصيات:

١- بما ان دراسة(جغرافية الجريمة)ذات اهمية كبيرة ومن المواضيع الحديثة في العراق ومحافظة ديالى على وجه الخصوص، يتطلب الامر الاهتمام بهكذا بحوث كونها تتناول مشكلة واقعية تمس حياة السكان ،الا وهي موضوع الجريمة ولتحقيق نجاحه في منطقة البحث

ولتفادي الاخطاء الناتجة عن الاجتهاد والتردد في النتائج، لابد من العودة الى الكتابات السابقة المتعلقة في دراسات مدن محافظة ديالى بأجمعها للاستفادة منها متمثلة بدراسة التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لسكانها، فضلا عن دراسة التركيب العمراني لوحداتها وطبيعة التصميم الاساس لمدنها ولا ينسى في ذلك دراسة توزيع مراكز الشرطة والاجهزة الامنية في محافظة ديالى ومدى كفاءة وكفاية توزيعها وتحديد الحاجة الفعلية المحلية لأجهزة الشرطة والامن المجتمعي في ضوء التركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكانها واتجاهات الجريمة فيها، لذلك يتطلب كلا منا اعادة الكشف عن ما اغفلته الدراسات السابقة لسبب او بدونه كما نحتاج اكثر من اي وقت اخر مضى اعادة اكتشاف مجتمعنا ويتطلب الواجب العلمي توثيق المتغيرات التي طراءت وستطرأ على ظواهر المجتمع الديالوي، فمن الواجب الوطني ان ندرس بعمق جميع الظواهر السلبية التي طراءت في المجتمع كلا ضمن اختصاصه الاكاديمي وتخصصه العلمي الدقيق، لقد قدمت الباحثة الواجب العلمي هذا كي تبرز تقصيرنا كباحثين في هذا الجانب، وبما ان هناك نقص في الادبيات الجغرافية سعت الباحثة قصار جهدها في الالمام بموضوع البحث والله ولي التوفيق،.

٢.تامل الباحثة من ادارة الشرطة الاهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها حتى يتسنى للباحثين دراستها والتعمق بها وافادة المجتمع من خلال تحليلها وتقديم التوصيات التي تخدم المسؤولين وصناع القرار.

٣.ضرورة ان تعمل وزارة الداخلية ومجلس القضاء الاعلى ومحاكم البلاد على تصنيف الجرائم بأنماطها الرئيسة والفرعية منها الى جرائم حضرية وجرائم ريفية وتوثيق مكان ارتكاب الجريمة ومحل اقامة الجاني ليتسنى للباحثين توزيعها جغرافيا ورسم خرائط للجريمة بشكل يفي دقة الغرض من الدراسة.

Abstract

Determining Crime Regions in Diyala Province During 2017

The paper is extracted from Ph.D. Dissertation

Keywords: crime, regions, Diyala

Researcher. **Prof**

(.Hawra' Abdul Hassan Naser **Hameed Alwan Al-Saa'di (Ph.D**

The General Directorate of Education in Diyala **University of Diyala College of Education for Humanities**

Among the recent trends in population studies is the research on social, economic and political development issues which are closely related to population and their social problems. In this regard, this paper is carried out to determine the relationship between the study variables of; population size, geographical area and population density and their relation to the size and intensity of crimes in terms of the districts in Diyala province during 2017 .

The specification of crime regions is one of the modern methods used in the development of social policies, based on the spatial distribution of social phenomena and problems, down to the adoption of a spatial policy that commensurate with the concentration and description of the problem in specific areas. Thus, geographical research contributes to the development of detailed social policies which commensurate with such geographical distribution. In more precise terms, adopting a spatial policy (area-based policies) commensurate with

the concentration of the problem of crime in a particular geographical area and its intensity.

الهوامش:

١-ديفد هربرت، جغرافية الجريمة، ترجمة بنت صالح زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠٠١،ص٢١.
٢- حيدر عبد الرزاق كمونه، العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧،ص٥٥.
٣ـوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧،بيانات غير منشورة.
٤ـ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات السكان لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، جداول متفرقة، بيانات غير منشورة.
٥- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية تقديرات السكان لمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧، جداول متفرقة، بيانات غير منشورة.
٦- مجلس القضاء الاعلى، محكمة استئناف ديالى، المحكمة الاتحادية، شعبة الاحصاء، سجلات الجرد السنوي للجرائم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.
٧- مضر خليل العمر،واكرم عبد الرزاق المشهداني، الانماط المكانية للجريمة في العراق١٩٧٩ـ١٩٩٠، وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات،١٩٩٢،ص٤.

المصادر:

- العمر ،مضر خليل،واكرم عبد الرزاق المشهداني، الانماط المكانية للجريمة في العراق١٩٧٩ــ١٩٩٠، وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة، مركز البحوث والدراسات،١٩٩٢.
- كمونه ،حيدر عبد الرزاق، العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧.
- مجلس القضاء الاعلى، محكمة استئناف ديالى، المحكمة الاتحادية، شعبة الاحصاء، سجلات الجرد السنوي للجرائم في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧، بيانات غير منشورة.
- هربرت ،ديفد، جغرافية الجريمة، ترجمة بنت صالح زعزوع، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠٠١.
- ٥ــوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لمساحة اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧،بيانات غير منشورة.